(بيان علم وخبر رقم ٨٨٥ – ٤ حزيران ٢٠١٠)

# "قانون الإنتخاب الاسباب الموجبة والقانون المُقترح"

بيروت في ٢٠١١/٩/١٣

"في نظرة إسترجاعيّة إلى فهم حياة وطننا السي اسيّة منذ الإستقلال في عام ١٩٤٣" يتبيّن لنا أن فترات اللاستقرار طغت على لحظات الإستقرار التي تمتّع بها لبنان.

لا شكّ في أنّ عوامل عديدية ومُختلفة، داخلية وخارجية معاً، تفاعلت مُسبّبةً ما نشكو منه، ولا نزال، على هذا الصعيد. ولطالما سمح العامل الداخلي للعامل الخارجي في الإنسلال من خلاله كي يضرب ضربته ويُؤذي.

وفي تبصّر عميق في تحليل أحد العناصر الداخلية المسؤول عن اللاس‌تقرار، يظهر لنا أنّ "اللامساواة" في ما بين الجماعات اللبنانية، وبالتالي بين أفرادها أساءت في مراحل العقود السبعة المُنصرمة.

وأعني بذلك أن غياب التوازن الوطني – السياسي لا يُقيم مواطنيّة صحيحة، ولا شعور بالإنتماء الوطنيّ مُرضيّاً، ولا مؤالفة وطنيّة حقيقيّة . لا بل يُبقي هذا الغياب الشعور بالغبن والخوف حتى يأتي يوم يتفجّر فيه تصادماً. وهذا ما رافق الزمن اللبناني الإستقلالي، وقد أصاب هذا الشعور ، بدرجة أو بأخرى، وفي صيغة ما "خصوصيات" الجماعات اللبنانيّة كلها.

إنّ نقطة الإنطلاق في فهم هذا الشعور تكمن في إدراك ما نحن عليه حقاً ودافعاً والإحاطة بمُقتضياته ومُتطلباته ومُستلزماته.

**من نحن؟**

نحن "خصوصيات" ليس في لبنان فقط، بل في الشرق كلّه، وفي العالم الإسلامي برُمّته، من شواطئ الأطلسي حتى آخر جزيرة في اندونيسيه، إسمها "طوائف". وليس أدلّ على ذلك، في دولة أتاتورك العلماني ة منذ تسعة عقود من صرخات العلويين الاتراك المدويّة المطالبة باحترام خصوصيّة طائفتهم والتي لا يزال صداها يتردّد في تركيه. فمثلاً عن الخصوصيّة الكردية المناضلة والتي تدفع ضريبة الدم منذ زمن بعيد.

"والطائفة" في هذا المدى الجغرافيّ الواسع. ليست فرقة دينيّة بالمعنى الروحي الحصري.

هذه الطائفة هي جسم مجتمعي تاريخيّ مُتلاحم، تداخلت فيه وتشابكت، في فعلٍ جدليّ، مواقف ومفاهيم دينيّة بمواقف وخيارات سياسيّة. وقد تبلور هذا الجسم، عبر الأجيال، بكلّ ما مرّ به من أحداث وظروف مُختلفة، ممّا أفرز دافعاً مجتمعيّاً ومادياً ومع نويّاً وروحيّاً وطقسيّاً وثقافيّاً وسياسيّاً، عرفت وتعرف به "الطائفة". هذا الواقع الحقيقيّ ذو التراث الكثيف هو جوهر هذه "الخصوصيّة – الطائفة" وعنه قال سيادة أبينا الجليل المطران جورج (خضر) هذه العبارة الغنيّة الأبعاد "أنت لا تُنشئ المواطنة في الممارسة بمعنى القفز فوق كائنات تاريخية دينيّة بسرعة[1].

[1] جريدة النهار، السبت، ٢٠٠٥/٤/٢٣

ومن غير أن نذهب إلى حدّ التفصيل في الوقائع التي أخرجت هذه "الطوائف" إلى حيّز الوجود، تؤكّد الممارسة السياسية في لبنان على قدرة هذه "الخصوصيّة" ذات الطاقة الفاعلة، على فرض نفسها، وبا لتالي على تأثيرها في مجرى تلك السياسة. ولطالما أخذته من مكانٍ إلى مكانٍ.

بدأت هذه "الخصوصيّة" بالبروز بحدّة مُسلمة، في أواخر الخمسينيات بعد ما كانت كافية لتتربّص الفرص. والسبب إدارة التحرّر، بتشجيع من أجواء خارجيّة (ناصرية) من هيمنة سياسيّة مارونيّة ، **<u>ما كانت عليها أن تكون</u>**.

وكانت تلك الخصوصية" "سنيّة" في ذلك التاريخ، حين اعتُبر الرئيس سامي الصلح (رئيس الحكومة في عهد الرئيس كميل شمعون ١٤ حزيران – ٢٤ أيلول ١٩٥٨)، أنّه لا يعبّر عن وجدان السنّة الوطني – السياسي خلال الأحداث القائمة. وتلاها فوراً ردّ فعل الخصوصيّة المارونية المسلّح ، أيضاً، أثر "الثورة المُضادّة" عندما اعتبروا الوزراء الموارنة (في وزارة الرئيس رشيد كرامي، في مطلع عهد الرئيس اللواء فؤاد شهاب )، لا يعبّرون عن وجدان الموارنة الوطني – السياسي. فكان ما كان.

وعادت الخصوصيّة "السنيّة" لتفشّل تعيين الدكتور أمين الحافظ رئيساً للوزراء، في ٢٥ نيسان ١٩٧٣ والزعيم نور الدين الرفاعي في ٢٣ أيار ١٩٧٥، في عهد الرئيس سليمان فرنجيّة.

كما أن " الخصوصيّة المارونية" رفضت رفضاً باتاً قاطعاً أن ترى في الوزراء الموارنة في الزمن ما بين لجوء العماد ميشال عون إلى السفارة الفرنسيّة وخروج الجيش السوري من لبنان في نيسان ٢٠٠٥، أنهم ينطقون باسم الموارنة وطنيّاً، ويمثلونهم في السلطة السياسية. وكم من مرّة صرّح الزعيم وليد بك جنبلاط عن ضرورة احترام "الخصوصيّة الدرزيّة"، مع ما يستتبع ذلك من مقتضيات على غير صعيد سياسيّ وإداريّ في البلد . ولا يسهى عن بالنا أن حكومة الرئيس فؤاد السنيورة اعتُبرت "غير دستوريّة" وغير شرعيّة وغير ميثاقيّة [2] على رغم من تمثيلها الأكثريّة النيابيّة، لمجرّد أن ممثّلي الطائفة الشيعيّة فيها استقالوا منها.

وكان بهذا الحدث أن انتهت مفهوميّة التوازن الوطنيّ – السياسي السائدة، بعدما انتقلت نهائياً من الثنا ئية المارونيّة – السنيّة إلى "كثاريّة طوائفيّة" عبر توازن سني – شيعي – ماروني

وبعد معاناةٍ ثَقُل التوازن الوطني – السياسي الجديد، بدأت الكثاريّة الطوائفيّة تبرز، أكثر فأكثر، مع التأكيد الدائم على "الثنائيّة الدينيّة " في الوقت نفسه. وبذلك أخذت الحقيقة المجتمعيّة اللبنانيّة الصريحة تفرض نفسها وتتجسّد في الممارسة السياسيّة اليوميّة.

[2] وقد يكون اعتبارها هكذا مُحقاً (رأي معظم القانونيين)

كلّ ذلك الوقت، والأرثوذكسيّون يعتبرون أنفسهم كنيسة فحسب . فتعالى إكليروسهم، كما أكثرية نُخبتهم عن صبغ وطنيتها بأي طابع طائفي، مُصرّة على البقاء خارج الوجدان "الطائفي المجتمعي" وملحّة في المُطالبة بإلغاء النظام السياسي الطائفي . وأسّست قيادات منها حركات لا طائفيّة ... في المبدأ، على الأقل، تتخطّى الانتماء الوطني اللبناني. فكانت "السوريّة القوميّة"[3] و"البعثيّة العربية"[4] (والتي انتهت بميشال عفلق إلى إشهار إسلامه) و"الماركسيّة"[5]

وهكذا أخرجت تلك النخبة نفسها من معمعة الخصوصية الطائفية بارتدائها رداء "العلمانية" القوميّة واللاقوميّة... غير أن آخرين تميّزوا بموقف مختلف، من مثل النائب الأرثوذكسي شبل دموس (العام ١٩٢٦، خلال مناقشة الدستور) الذي قال :" أنا احتقر الطائفيّة ولكن يجب التشبّث بها لأنّني لا أريد أن تتمزّق الوحدة . لا تتجاوزوا الواقع لئلا تسقطوا".

**<u>في واقع الفعل السياسي</u>**، **<u>كان الأرثوذكسيون في كلّ مكان</u>**، **<u>وكأنهم ليسوا في أي مكان</u>** لا حضوراً ولا تأثيراً ولا خدمة وطنيّة، على الرغم من جهودهم الكثيفة والثمينة في الحقول كافة . وربّما كانوا، في أكثر الأحيان، تابعين لآخرين، ومدينين لهم في جهودهم السياسيّ ة. لذا لا بدّ لهم، في نهاية الأمر، من الإقرار بأنهم، هم أيضاً، ذوو خصوصيّة تاريخية واضحة المعالم متجسّدة في شرقٍ هويته "خصوصيات الطوائف" هي إشارة مرور إلى الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص.

وإذا أصرّ الأرثوذكسيّون على موقفهم، فإنّي أخشى ان يبقوا في الأوهام وفي أبراج الإيديولوجيات المُنقطعة عن واقع الحياة يُكابرون ويُنكرون الحقيقة الساطعة . فلا بد، إذا، من كسر هذا الحاجز الذي أقامته نيّاتنا الحسنة الهادفة إلى وضع "المواطنيّة" فوق أي معيار طائفي في انتظام المجتمع السياسي.

إنّني أُقرّ بأنّنا كأرثوذكسيين، لم نكن على صواب وسنكون على ضلال في حال الاجراء على الاستمرار في تفكيرنا الواهم. **<u>فالمواطنيّة ليست بالضرورة على تناقض بين مقتضياتها والاقرار بالحقيقة المجتمعيّة الطوائفيّة</u>**.

كما أن صورة "المواطنيّة" الآتية إلينا من البلاد الأوروبيّة والأميركيّة الشماليّة لا تعني أنها النموذج الأوحد الممكن. فلنقتنع بأنّ هناك أشكالاً أخرى تُجمع على نموّ طبيعيّ ما لا يبدو لنا أنهما نقيضان . فالمواطنية في الحقيقة المجتمعيّة الطوائفية كاملة الأوصاف والقيمة. ولا تشوبها شائبة إذا ما فهمناها في معطياتها الموضوعيّة ووضعناها في السياق التاريخي الذي نعيش فيه، وأعطيناها ما تستحقّه من موجبات.

---

[3] الزعيم أنطوان سعادة

[4] الأستاذ ميشال عفلق

[5] الأستاذ نقولا الشاوي

إنّ المواطنيّة السويسريّة لا علّة فيها ولا تتناقض بينها وبين الحقيقة المجتمعية الطائفية – اللغويّة السويسرية. وكذلك المواطنيّة الهنديّة، على الرغم من الحقائق الكثيرة التعقيد في بلاد الهند.

لا يُمكن أن نُعطي في هذه العجالة عرضاً مُستفيضاً عن كلّ ما يقال في الموضوع سلباً وإيجاباً، نحن بحاجة إلى نظام نُخيطه على مقاسنا منطلقين من حقيقة تقصد مجتمعنا تع ددياً متآلفاً موحداً لأن المسيحيّين، كلّ المسيحيّين، يدركون أن فكرة الدولة المسيحية كانت مشروعاً انتحاريّاً غير قابل للحياة. وأنّ المشروع الواقعي هو الذي أوصى به الإرشاد الرسولي عام ١٩٩٧ويقوم على تعزيز العيش المُشترك والتعاطُف مع قضايا العرب ولا سيّما القضيّة الفلسطينيّة وعدم التنكّر للعروبة، لأنّ المسيحيّين عرب قبل سواهم وقد سبقوا المُسلمين إلى هذا النسب"[6].

استناداً لما تقدّم، حيث ان الطوائف اللبنانية "إلّانا" ازدادت تمسّكاً بخصوصيتها، وحيث ان الواقع اللبناني يعكس بوضوح، لا لبس فيه، ان لبنان كيانات مذهبية وطائفية لكل حدوده وإعلامه وأعلامه ومؤسساته وأدبياته وثقافته وعلاقته بالخارج وعلاقة الخارج به وحتى تمويله.

وحيث ان استمرار هذا الواقع في ظل معطى إقليمي ينذر بأخذ المنطقة الى مزيد من تأكيد وتحصين هذه "الكيانيّة" ليس في لبنان فقط.

وحيث أننا كلقاء ارثوذكسي نرى ان لزاماً علينا ان نحول بين مطلب تأكيد الخصوصية وبين تفتيت الوطن ثقافةً وعملياً، وحيث اننا نتبنى قول الرئيس نبيه بري في خطابه في ذكرى تغييب الإمام موسى الصدر بضرورة المطالبة بقانون انتخاب ينقل البلاد نقلة نوعية ستين سنة الى الأمام.

وحيث اننا نرى ان الظروف ارجعت البلاد مائة وعشرين عاماً الى الوراء الى نظام الملل والعلل في ظل الدولة العثمانية.

وحيث أننا نعتقد ، أننا بحاجة لهذه القفز ة لتعيدنا الى ليلة الإستقلال عام ١٩٤٣ حيث كانت صحة العيش المشترك واللحمة الوطنية واعدة.

وحيث أننا نرى استحالة استمرار الواقع القا ئم خصوصاً لدى الطوائف المسيحية لأن عدم التوازن والاستلحاق واستيلاد ٣٥ نائباً من أصل ٦٤ في كنف زعامات اخرى غير مبرر ومخالف لنص الدستور وروحيته، وحيث ان اللقاء يرى من واجبه ان يردّ على الأسئلة التي طالما وجهتها الكنيسة الأرثوذكسية على لسان امرائها وسادتها الأجلاء: "مَن ينتخب نوابنا؟".

[6] مقالة الأستاذ إدمون صعب في جريدة السفير

وحيث ان اللقاء تذكّر جيداً قول النائب الأرثوذكسي شبل دموس الذي خُطّ الدستور عام ١٩٢٦ في منزله، "أنا احتقر الطائفية لكن لا تتجاوزوها لئلا تتمزق الوحدة وتسقط ، دستور ٢٦ الذي كان أكثر تحرراً ومدنية وواعداً من دستور الطائف "، لذلك يقترح اللقاء دون الإنفلات على اي مش روع يخدم الاسباب الموجبة ال تي ذكرت أعلاه، وببساطة:

**لبنان دائرة انتخابية واحدة.**

**تنتخب كل طائفة ذاتها.**

**تعتمد النسبية في العملية الإنتخابية.**

**الإحتفاظ بتمثيل كل المناطق اللبنانية وفقاً للمعمول به.**

هكذا نستطيع ان نحقّق التالي:

**نقل الصراع المرضي بين الطوائف الى تنافس حيّ ضمن الطوائف.**

**إلغاء حالة الغبن والشعور بالتهميش لدى الطوائف والجماعات السياسية.**

**منع وجود حدود جغرافية وإسقاط المحاجر الطوائفية.**

**منع الذوبان بالمساحات الكبرى وتبسيط العملية الإنتخابية.**

**إنتاج قوى سياسية لدى كل طائفة تتحالف على الساحة الوطنية مع غيرها بحيث تتكون كتل سياسية من مختلف الطوائف على شكل الكتلة الوطنية والكتلة الدستورية.**

إنّ الإنتقال بلبنان من مرحلة الى مرحلة اخرى تنتج ممثلين فعليين لمكونات المجتمع اللبناني، حيث تكون هذه الشخصيات المذهلة لمقاربتها المواضيع ، ذات الأهداف الوطنية الكبرى، على ما نص دستور الطائف، مثل إلغاء الطائفية السياسية وغيرها في ظل عجز كبير في مقاربة هذه المواضيع وفقاً للمعطى القائم.

أخيراً هذه الصيغة هي برسم القيادات اللبنانية عامة مرسملين على تفهم الواقع من قبل الشركاء في الوطن، ونناشد القيادات المسيحية المارونية المجتمعة في بكركي بقيادة صاحب الغبطة قائلين "لا شك انكم تريدون ان ينتخب المسيحيون نوابهم ال٦٤".